



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

# اقتصاديات الحد الأدنى للأجور: نظرة على الحالة الأردنية

تشرين أول 2024

ورقة سياسات



## منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تم تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376

**أوراق السياسات: ورقة السياسات هي بحث يركز على قضية أو مشكلة معينة، وتقدم توصيات واضحة لصانعي السياسات.**

### لتقييم الدراسة



يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميهِ للاستفادة منه والاقْتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.



## جدول المحتويات

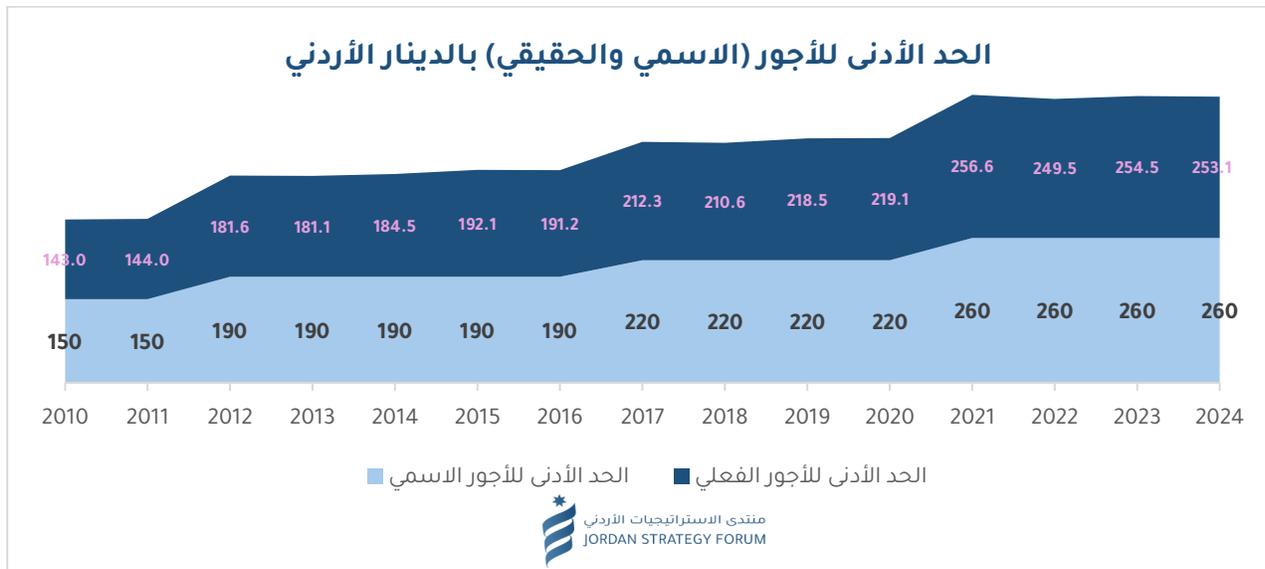
4.....	المقدمة:	
5.....	مشاهدات حول اقتصاديات الحد الأدنى للأجور:	1
7.....	الحد الأدنى للأجور في الأردن، وبلدان أخرى من العالم:	2
12.....	بعض التوصيات بالنظر إلى الآثار المترتبة على سياسات الحد الأدنى للأجور:	3
14 .....	ملحق	

## المقدمة:

تقوم الحكومات في معظم دول العالم، بتحديد حد أدنى للأجور؛ من أجل ضمان حصول العمال على مستوى مقبول من الأجر الذي يلبي احتياجاتهم الأساسية، وعادة ما يُتخذ هذا القرار بهدف حماية ذوي الدخل المنخفض من الاستغلال، والحد من الفقر.

وقد **صرحت الحكومة الأردنية مؤخراً بأنها ستطلق حواراً مع القطاع الخاص؛ للنظر في رفع الحد الأدنى للأجور في عام 2025**. وقد جاء هذا التصريح خلال لقاء جمع كلاً من وزير العمل، ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن؛ لمناقشة التحديات التي تواجه العاملين في سوق العمل الأردني<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن الحد الأدنى للأجور قد ارتفع في الأردن منذ العام 2010 بالقيمة الاسمية من 150 ديناراً أردنياً شهرياً (143.0 ديناراً بالقيمة الحقيقية)، إلى 260 ديناراً أردنياً شهرياً (253.1 ديناراً بالقيمة الحقيقية) في عام 2021. وبذلك يكون الحد الأدنى الحقيقي للأجور قد ارتفع بنسبة 26% في عام 2012، و11% في عام 2017، و17% في عام 2021.



تهدف ورقة السياسات هذه، الصادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، إلى تقديم بعض الحقائق والتوصيات حول الحد الأدنى للأجور بالنظر إلى الأدبيات "الاقتصادية"، و"الحالة الأردنية"، و"المقارنات المرجعية". وعليه، ستتطرق هذه الورقة إلى ثلاثة محاور هي:

<sup>1</sup> الأربعاء 2 تشرين الأول 2024.

1. تسليط الضوء على بعض المشاهدات حول اقتصاديات الحد الأدنى للأجور.
2. استعراض الحد الأدنى للأجور في الأردن، ودول أخرى من العالم.
3. إدراج بعض التوصيات بالنظر إلى الآثار المترتبة على سياسة الحد الأدنى للأجور.

## 1. مشاهدات حول اقتصاديات الحد الأدنى للأجور:

لا يزال الحد الأدنى للأجور، خاصة عند زيادته، موضوع نقاش حاد بين الاقتصاديين، وصنّاع القرار، وأصحاب العمل. ويُعدّ التأثير المحتمل لرفع الحد الأدنى للأجور على مستويات التشغيل، هو القضية الأكثر جدلاً في هذا الموضوع. علمًا بأنه لا يوجد حسم واضح في التوصيات حول هذا الموضوع وفق الأدبيات الاقتصادية، التي نذكر منها:

- **النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:** التي ترى أن رفع الحد الأدنى للأجور بمستوى أعلى من "الأجر المتوازن" (أي عندما يتساوى العرض من العمالة مع الطلب)، قد يؤدي إلى زيادة المعروض من العمالة، أو زيادة البطالة، ومن ثمّ قيام أصحاب العمل - الذين يواجهون ارتفاعًا في تكاليف العمالة - بالتقليل من أعداد العاملين لديهم.
- **بينما يرى الاقتصاد الكينزي،** أن رفع الحد الأدنى للأجور فوق "الأجر المتوازن" يمكن أن يحفز الطلب في الاقتصاد، خاصة على السلع والخدمات المنتجة محليًا، مما يزيد من الإنتاج، ويشجع الشركات على التوظيف.

ويمكن القول: إن معظم نتائج دراسات الحالة التي أجريت في اقتصادات العديد من دول العالم لقياس الأثر المتوقع من رفع الحد الأدنى للأجور على مستويات التشغيل، لم تتفق بشكل حاسم حول هذا التأثير، وقد خلصت هذه الدراسات إلى النتائج الآتية:

**أ-** أظهرت بعض الدراسات أنه يوجد **تأثير سلبي، ومتواضع على التشغيل** نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور، ولا سيما في القطاعات التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على العمالة منخفضة الأجر، كتجارة التجزئة، وخدمات الضيافة.

**ب-** أظهرت دراسات أخرى أنه **لا يوجد تأثير على التشغيل** نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور، مما يشير إلى أن الشركات قد تستوعب الزيادة في الأجور من خلال تعديل الأسعار، أو تحسين إنتاجية العمال.

**ج-** خلصت بعض الدراسات أيضًا، إلى أنه يوجد **تأثير إيجابي على التشغيل** عند رفع الحد الأدنى للأجور، إذ يمكن أن يؤدي رفع الأجور إلى تعزيز الطلب على العمالة، والحفاظ على فرص العمل، أو حتى خلق فرص عمل جديدة (وفقًا للمدرسة الكينزية).

**د-** أظهرت بعض الدراسات أن **تأثير رفع الحد الأدنى للأجور يمكن أن يكون خاصًا بالقطاع**، فقد تستوعب الشركات في الصناعات ذات القدرة المحدودة على خفض التكاليف أو الأتمتة (كقطاع الخدمات) تكاليف العمالة المرتفعة من خلال زيادة الأسعار،

وعلى العكس من ذلك، فقد تتحول الصناعات التي لديها المزيد من خيارات الاستثمار الرأسمالي نحو الأتمتة والتوظيف.

#### ه- أظهرت بعض الدراسات أن **تأثير رفع الحد الأدنى للأجور مرتبط بالظروف**

**الاقتصادية لكل منطقة.** فلا يوجد تأثير كبير على التشغيل نتيجة الزيادة المعتدلة على الحد الأدنى للأجور في المناطق التي تكون الأجور فيها مرتفعة نسبيًا. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي ارتفاع الأجور في المناطق ذات المعدلات المرتفعة من البطالة أو التي لديها انخفاض في متوسط الأجور، إلى فقدان المزيد من الوظائف بشكل كبير.

#### و- وفي هذا السياق، لا بد من النظر إلى **الفوائد المحتملة الأخرى لرفع الحد الأدنى**

**للأجور.** فعلى سبيل المثال، قد تقلل الأجور المرتفعة من معدل الدوران الوظيفي؛ مما يدفع العمال إلى الاستمرار في العمل، كما أن انخفاض معدل الدوران الوظيفي يوفر الأموال التي تنفقها الشركات على التوظيف والتدريب، مما يعوض جزئيًا عن ارتفاع تكاليف الأجور.

#### ز- بالمقابل، ينبغي النظر في **العواقب السلبية المحتملة الأخرى لرفع الحد الأدنى**

**للأجور.** فقد يجد الداخلون الجدد على سوق العمل من الشباب، أو أولئك الذين ليس لديهم خبرة سابقة، صعوبة كبيرة في الحصول على الوظائف في المستويات الأساسية؛ إذ تصبح الشركات أكثر انتقائية عند تعيينها على هذه الوظائف التي أصبحت أعلى أجرًا.

#### **بالمحصلة، يُعَدُّ تأثير رفع الحد الأدنى للأجور على العمالة معقدًا؛** لأنه يعتمد على العديد

من العوامل، وفق ما جاء في الأدبيات الاقتصادية، والنتائج المتناقضة للدراسات العملية، في حين تشير بعض الدراسات إلى أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور قد يؤدي إلى فقدان الوظائف، خاصة بين الشباب والعمال ذوي المهارات المنخفضة، إلا أن دراسات أخرى تشير إلى أنه لا يوجد تأثير سلبي على العمالة، بل تذهب إلى أبعد من ذلك، بأن رفع الحد الأدنى للأجور قد يوفر فوائد اجتماعية على نطاق واسع، كالحد من الفقر، والاحتفاظ بالعمال، وهذا - بنظرهم - قد يعوض عن الخسائر المحتملة في الوظائف.

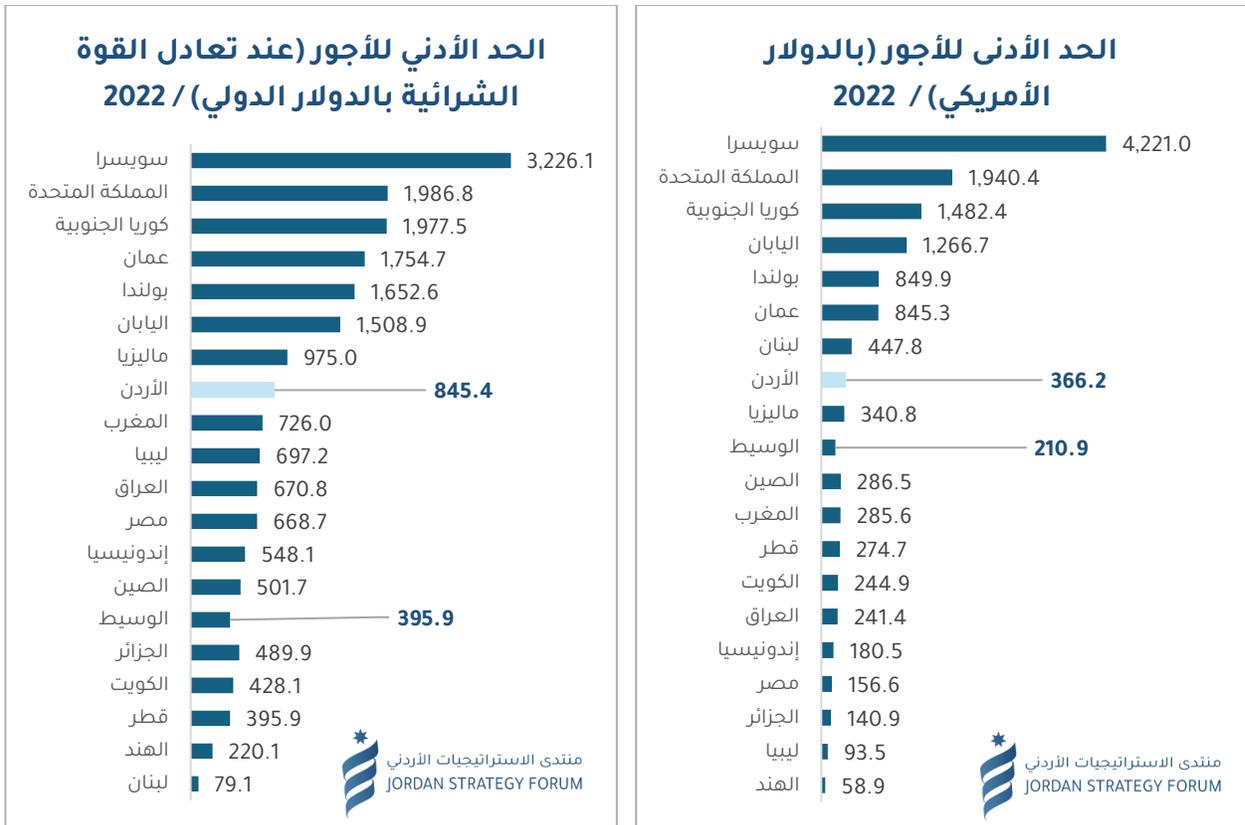
#### وهذا يحتم على صناع القرار **الموازنة بعناية ما بين المخاطر والفوائد المحتملة لرفع**

**الحد الأدنى للأجور.** والأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية لمختلف المناطق، وطبيعة القطاعات المتأثرة، والهدف العام من الزيادة، من أجل الوصول إلى نهج متوازن يرفع من فوائد زيادة الحد الأدنى للأجور، ويقلل من السلبيات المحتملة على التشغيل.

## 2. الحد الأدنى للأجور في الأردن، وبلدان أخرى من العالم:

عند الرجوع إلى قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، يمكن ملاحظة ما يأتي:

1. بلغ الحد الأدنى للأجر الإجمالي الرسمي في الأردن في العام 2022، حوالي 366 دولارًا (260 دينارًا) شهريًا، وهو أعلى من الحد الأدنى الشهري في كل من الهند، ومصر، والمغرب، ودول أخرى.
2. يعادل الحد الأدنى للأجر الشهري في الأردن (عند تحويله على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار الدولي لعام 2017)، حوالي 845 دولارًا. وهو مبلغ أعلى بكثير من الوسيط العام لدى بلدان المقارنة، مثل المغرب 726 دولارًا، والصين 501 دولار، والكويت 428 دولارًا.

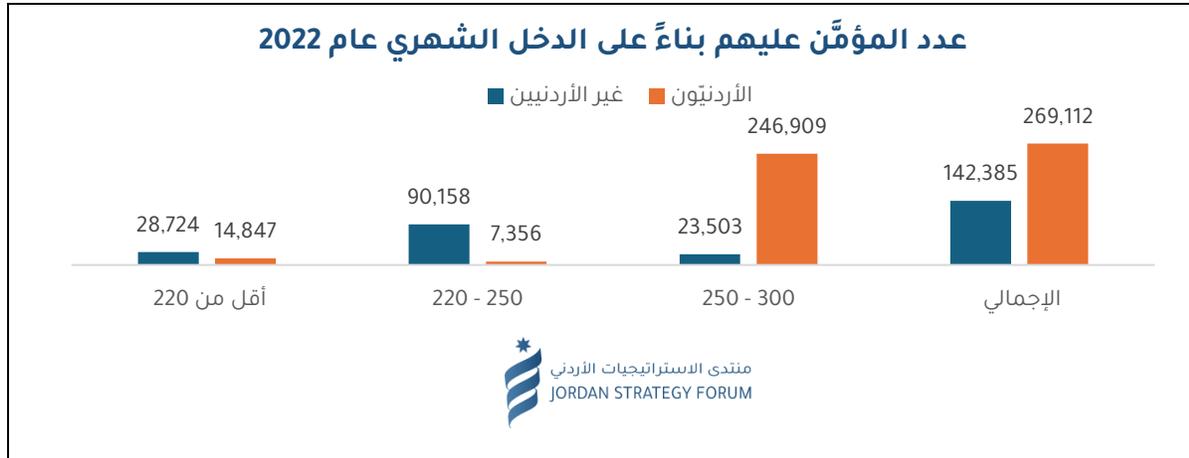


المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

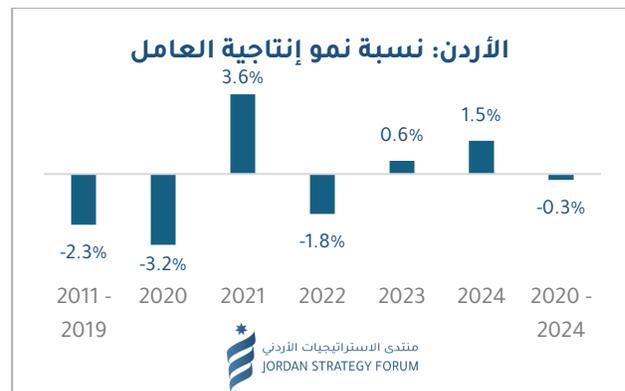
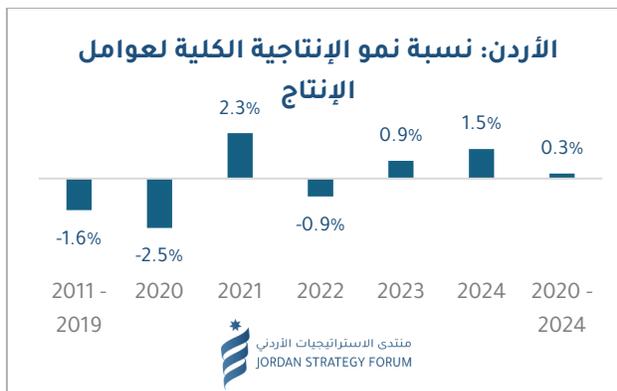
3. وفق أرقام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2022، فقد بلغ إجمالي عدد المؤمن عليهم من أصحاب الأجر الشهري 300 دينار فأقل 411,497 فردًا، أي ما نسبته 29.7% من إجمالي الأفراد المؤمن عليهم اجتماعيًا، البالغ عددهم 1,386,783 فردًا. وتشير هذه الأرقام إلى أن رفع الحد الأدنى للأجور في الأردن سيؤثر على عدد كبير من المؤمن عليهم سواء بشكل مباشر، من خلال رفع أجور العاملين الحاليين عند أجر

260 دينارًا شهريًا فأقل، أو بشكل غير مباشر، نتيجة التأثير المحتمل لتلك الزيادة على الأجور (الأعلى) القريبة من الحد الأدنى للأجور.

4. ويمكن القول: إنَّ هذه الزيادة ستترفع من الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية، وبالأخص من المنتجات المحلية. ولأن هذه الفئة تُعَدُّ من ذوي الدخل المحدود، فإن الازدياد في نفقاتها - جراء رفع الحد الأدنى للأجور - من غير المتوقع أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا على معدل التضخم.

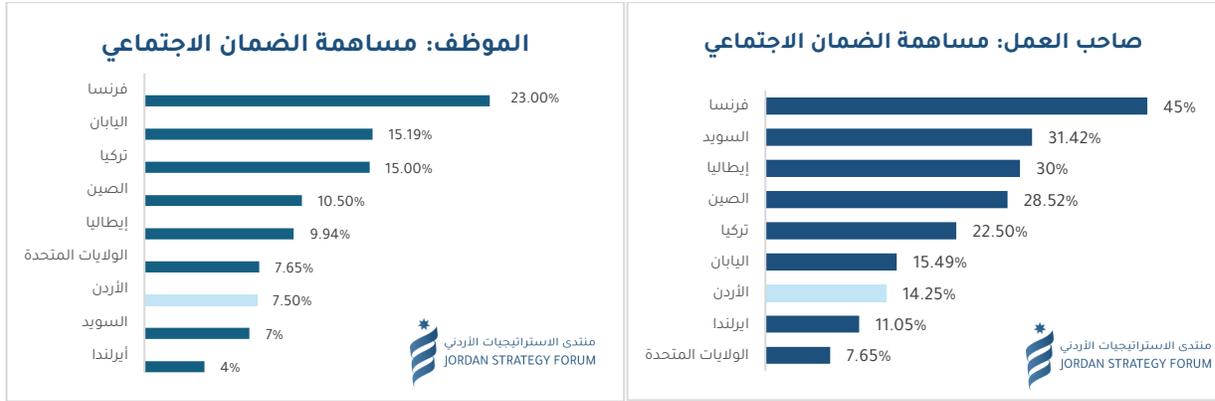


5. استنادًا إلى قاعدة بيانات مركز الفكر "مجلس المؤتمر" (The Conference Board)<sup>2</sup>، تراجع معدلات نمو الاقتصاد الأردني في كل من "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، و"الناتج المحلي الإجمالي للشخص العامل". وقد بلغ متوسط نمو كل منهما خلال السنوات القليلة الماضية (2020-2024)، حوالي 0.3%، و-0.3% على التوالي، وهي نسب منخفضة جدًا لن تساعد في تحقيق النمو المنشود في الأردن، خاصة أن النمو في إنتاجية "عوامل الإنتاج" (الأرض، والعمالة، ورأس المال، والريادة) تؤثر تأثيرًا مباشرًا وكبيرًا على نمو اقتصادات الدول.



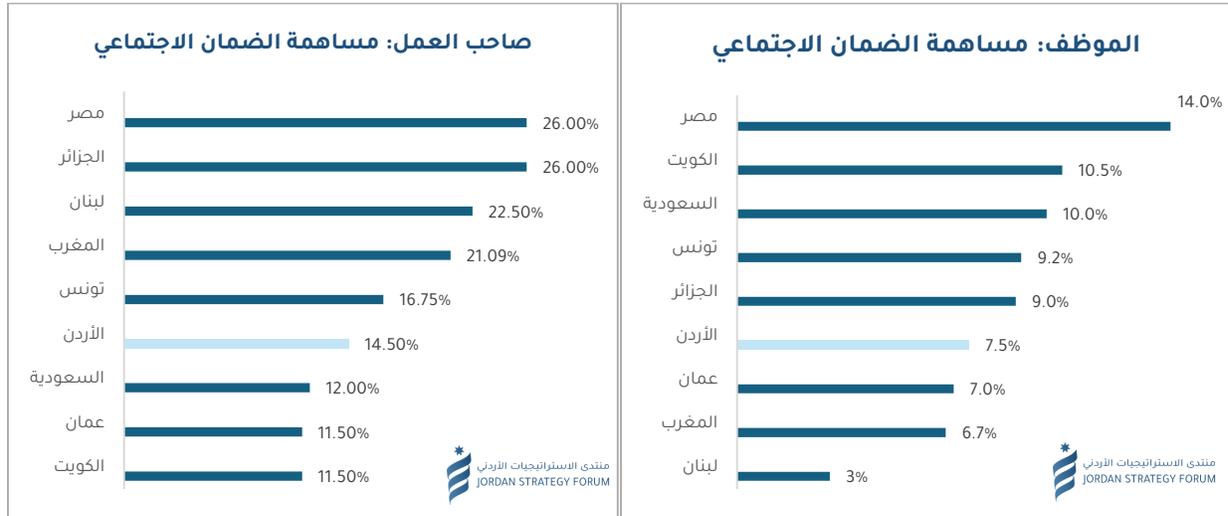
<sup>2</sup> قاعدة بيانات The Conference Board

6. في الأردن، بلغ معدل مساهمة أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي (14.25%) من الأجر الشهري، وهي نسبة أقل بكثير من فرنسا (45%)، وتركيا (22.5%)، إلا أنها قريبة من اليابان وأيرلندا. وبالمثل، فقد بلغت نسبة مساهمة الموظف في الأردن (7.5%) وهي نسبة أقل بكثير مما هي عليه في فرنسا (23%)، وتركيا (15%)، إلا أنها تُعَدُّ قريبة من الولايات المتحدة الأمريكية (7.65%)، والسويد (7%).



المصدر: تحليلات منتدى الاستراتيجيات الأردني

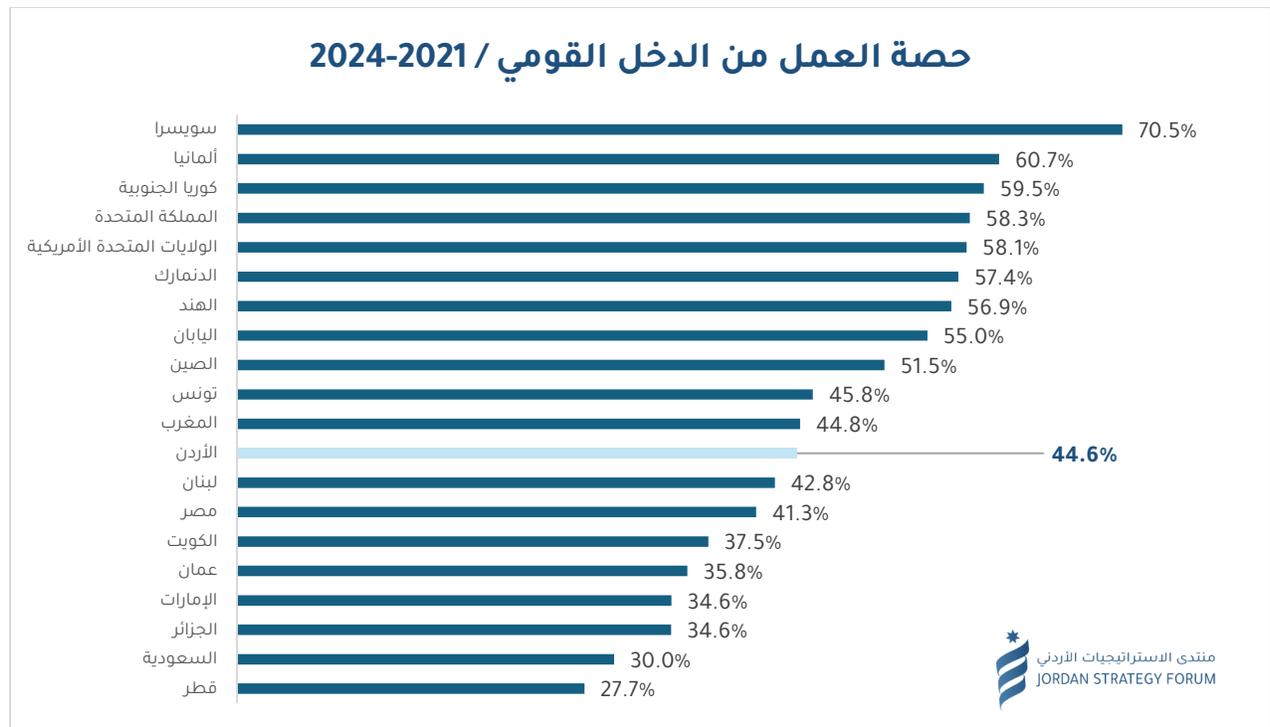
7. وعند المقارنة مع الدول العربية، يُعَدُّ معدل مساهمة صاحب العمل في الضمان الاجتماعي في الأردن (14.25%) أقل بكثير من مستواه في مصر، والجزائر (26%)، ومع ذلك، فإن النسبة أعلى مما هي عليه في الكويت (11.5%)، وعمان (11.5%)، والمملكة العربية السعودية (12%). وبالمثل، فإن مساهمة الموظف في الأردن (7.5%) أقل بكثير مما هي عليه في مصر (14%)، والكويت (10.5%)، وتونس (9.18%).



المصدر: تحليلات منتدى الاستراتيجيات الأردني

8. من المفيد الإشارة إلى أنه، في حين يوجد لدى معظم بلدان العالم حد أدنى للأجور على المستوى الوطني، إلا أن هناك بلداناً أخرى لديها **حد أدنى للأجور على مستوى المناطق** في تلك البلدان، مثل: اليابان، وسويسرا، واندونيسيا، والصين.

9. عادة ما يتم **تقسيم الدخل القومي (الناتج المحلي الإجمالي)** في أي اقتصاد، بين **عوامل الإنتاج الرئيسية: العمل، ورأس المال**. أي بعبارة أخرى، يتم توزيع الدخل بين الأجور التي يحصل عليها العمال (**حصّة العمل**)، والأرباح أو العوائد التي يحصل عليها أصحاب رأس المال (**حصّة رأس المال**). وبلاستناد إلى تقديرات منظمة العمل الدولية، فإن حصّة العمل في الأردن (إجمالي الرواتب) هي (44.6%)، وتُعدّ هذه النسبة أعلى بكثير مما هي عليه في قطر (27.7%)، والمملكة العربية السعودية (30%)، والجزائر (34.6%)، والإمارات العربية المتحدة (34.6%)، وعمان (35.8%). علماً بأن انخفاض النسب في دول الخليج يعود بطبيعة الحال إلى اعتماد اقتصادات تلك الدول على النفط والغاز اعتماداً كبيراً، وهي قطاعات كثيفة من حيث رأس المال، ومحدودة من حيث عدد العمالة. ومع ذلك، تُعدّ النسبة في الأردن أقل بكثير مما هي عليه في سويسرا (70.5%)، أو كوريا الجنوبية (59.5%)، أو الهند (56.9%) على سبيل المثال.



## وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن حصة العمل تُعدّ مهمة للأسباب الآتية:

- تشير الأدلة والبراهين في العديد من دول العالم، إلى أن ارتفاع حصة رأس المال من الدخل القومي الإجمالي مرتبط بزيادة اللامساواة في توزيع الدخل. كما أن انخفاض حصة العمل (إجمالي الأجور) يؤدي إلى الحد من استهلاك الأسر، واستثمار القطاع الخاص، والنمو الاقتصادي.
- تبين من التحليل الذي قام به منتدى الاستراتيجيات الأردني أن تأثير "الإنفاق النهائي الحقيقي للأسر" على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ملحق النموذج القياسي) إيجابي (المرونة +0.5 بالمتوسط). وهذا يعني أنه كلما ازداد الإنفاق النهائي الحقيقي للأسر بنسبة 1%، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.5%، والعكس صحيح.

وفي سياق ذلك، فإن رفع الحد الأدنى للأجور، وبمقدار ملائم، سينعكس على زيادة مستويات الاستهلاك الكلي لدى الأفراد، وتحديداً على السلع والمنتجات الأساسية المنتجة محلياً، ومن ثم تحسين مستوى الطلب.

### 3. بعض التوصيات بالنظر إلى الآثار المترتبة على سياسات الحد الأدنى للأجور:

تُعدّ مهمة تحديد الحد الأدنى للأجور، وتعديلاته، مهمة صعبة، فإذا كانت الزيادة في الحد الأدنى للأجور منخفضة، لن يكون له هناك تأثير يُذكر على حماية العمال وأسره من الفقر، أما في حال كانت الزيادة في الحد الأدنى للأجور مرتفعة، فسيكون لها تأثير سلبي على التشغيل (التوظيف).

#### وعليه، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يأتي:

1. لا بد من اتباع نهج متوازن قائم على الأدلة لتحديد الحد الأدنى للأجور؛ بحيث يأخذ بعين الاعتبار احتياجات العمال وأسره، والعوامل الاقتصادية، وتُعدّ الموازنة بين هذين الاعتبارين مهمة للغاية؛ لضمان تكييف الحد الأدنى للأجور مع السياق الوطني، ومراعاة الحماية الفعالة للعمال، واستدامة المشاريع ونموها.

2. لاتباع النهج القائم على الأدلة، لا بد من أن تكون هناك معايير واضحة لتوجيه الحوار بشأن مستوى الحد الأدنى للأجور، فضلاً عن مؤشرات إحصائية موثوقة لدعم الحكومات، وأصحاب العلاقة، والشركاء الاجتماعيين في مداولاتهم.

وتشمل المؤشرات الإحصائية التي يمكن استخدامها لتحديد مستوى الزيادة في الحد الأدنى للأجور بشكل مباشر كلاً من: تكلفة المعيشة (معدل التضخم)، ومعدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وبشكل غير مباشر، كلاً من الحد الأدنى الحالي للأجور نسبة إلى دول أخرى مماثلة، وعدد الأفراد المتأثرين من التغيير (الزيادة) في الحد الأدنى للأجور، ومساهمة صاحب العمل في الضمان الاجتماعي مقارنة بالبلدان الأخرى المماثلة، وحصص العمل في الدخل القومي.

3. ضرورة النظر في تعديل مستويات الحد الأدنى للأجور من وقت لآخر. فقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى تآكل القوة الشرائية للعمال، وإلى مزيد من اللامساواة في الأجور، خاصة في حال ارتفاع مستويات الأجور بشكل عام.

4. وبالاسترشاد في المؤشرات الإحصائية المباشرة (تكلفة المعيشة/ التضخم، ومعدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج)، فقد اجتهد منتدى الاستراتيجيات الأردني في احتساب الزيادة المحتملة على الحد الأدنى للأجور في عام 2025، التي قد تكون ما بين 288 ديناراً، شاملاً معدل التضخم فقط، أي بنسبة 10.8% عن المستوى الحالي لحماية الحد الأدنى للأجور من التآكل، و300 دينار شهرياً، شاملاً معدل

**التضخم ومعدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج،** أي بنسبة زيادة 15.4% من أجل تعزيز النمو في الإنتاجية، وتحفيز العاملين، كما هو موضح في الجدول أدناه.

السنة	الحد الأدنى للأجور	معدل التضخم	الحد الأدنى للأجور (مع التضخم)	معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	الحد الأدنى للأجور (مع التضخم والإنتاجية)
2021	260	+1.3%	263	+0.95%	265.9
2022	260	+4.2%	274	+0.95%	279.5
2023	260	+2.2%	280	+0.95%	288.3
2024	260	+2.7%	288	+0.95%	298.9
2025					288 دينارًا - 300 دينار

5. وأخيرًا، يوصي المنتدى **بضرورة العمل على تبني سياسات عمل طويلة الأجل تعزز من نمو إنتاجية عوامل الإنتاج، وتتماشى مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي،** التي تتسم بطموح عالٍ نحو التشغيل، وتحسين مستويات معيشة الأفراد في آن واحد.

## النموذج القياسي لتحديد تأثير الاستهلاك النهائي للأسر على الناتج المحلي الإجمالي

1.  $\ln GDP_t = \alpha_0 + \beta_1 \ln HE_t + \beta_2 GFCF_t + \beta_3 Exports_t + \varepsilon_t$
2.  $\ln GDP_t = \alpha_0 + \beta_1 \ln HE_t + \beta_2 GFCF_t + \beta_3 Imports_t + \varepsilon_t$

### تشير المتغيرات أعلاه إلى ما يأتي:

( $\ln GDP$ ): هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ( $\ln HE$ ): استهلاك الأسر الحقيقي، ( $\ln GFCF$ ): إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي، ( $\ln Exports$ ) هي الصادرات الحقيقية، و( $\ln Imports$ ) هي الواردات الحقيقية.

كما أن جميع تلك المتغيرات تم أخذها على شكل اللوغاريتم الطبيعي، ويكون تركيز التحليل على المعلمات ( $\beta$ )، إذا كان هنالك تأثير لاستهلاك الأسر (والمتغيرات الأخرى) على الناتج المحلي الإجمالي، إشارة المعلمة ستكون موجبة ( $\beta > 0$ ).

في هذا التحليل، تم فحص سلوك جميع المتغيرات مع مرور الوقت من حيث ثباتها (**Unit Root Test**). ثم تحديد هيكل الإبطاء الأمثل للنماذج الخمسة (**Time Lag**). ومن ثم اختبار علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات. بالنسبة لهذا الاختبار (التكامل المشترك)، بعد أن تم استخدام اختبارات Johansen-Masulius (الحد الأقصى للقيمة الذاتية /  $\lambda_{max}$  واختبار التتبع /  $\lambda_{trace}$ )، واستناداً إلى نتائج اختبارات التكامل المشترك، يتم تقدير إما نموذج الانحدار الذاتي العام (VAR) أو نموذج تصحيح خطأ المتجهات (VEC). ويتمثل الهدف من نموذج VEC في فحص العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات في النماذج. أخيراً، تم فحص النماذج المقدرية من حيث الارتباط التسلسلي في البواقي، والاستقرار الهيكلي للنماذج (اختبار CUSUM).



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة



[www.jsf.org](http://www.jsf.org)

 [/JordanStrategyForumJSF](https://www.facebook.com/JordanStrategyForumJSF)

 [@JSFJordan](https://twitter.com/JSFJordan)